وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد شريف مساعدية – سوق أهراس-
وتحت الرعاية السامية للسيد والي ولاية سوق أهراس

تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
وبالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات والبحوث القانونية في ظل تحديات الاخطار الكبرى
وبالتنسيق مع المصالح الخارجية لوزارة المالية :

- ✓ الرقابة الميزانياتية لولاية سوق أهراس
- ✓ خزينة ولاية سوق أهراس
- ✓ مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سوق اهراس
- ✓ مديرية الضرائب لولاية سوق أهراس

يوما دراسيا بتاريخ 30 نوفمبر 2023 موسوم بـ:

قراءات متقاطعة في مستجدات المالية العامة في الجزائر بين رهانات النص وصعوبات التطبيق

Cross-readings on the latest developments in public finance in Algeria between the challenges of the texts and the Difficulties of implementation

- **الرئيس الشرفي لليوم الدراسي** :أ.د/ نورة موسى مدير جامعة سوق اهراس
- **المشرف العام لليوم الدراسي** :أ.د/ منصف بن خديجة، عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وبالتنسيق مع :

أ.د سفيان سوالم عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

- **رئيس اليوم الدراسي** د/ فريد حمامدة
- **المنسق العام لليوم الدراسي:** أد/ فتحي زراري، أد/ نور الدين محرز
- **رئيس اللجنة التنظيمية :** د/ عزالدين فؤاد
- **المشرف عن التنظيم العام** : الأمين العام للجامعة : بوبكر حريرش

الأمين العام لكلية العلوم الاقتصادية : علي لزرق

الأمين العام لكلية الحقوق : سفيان بخوش

الخبراء المشرفون عن التأطير الحضوري لليوم الدراسي بالمدرج رقم 11

- ممثلون عن وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)
- ممثلون عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى
- عضو عن لجنة المالية والميزانية بالمجلش الشعبى الوطنى
- رئيس الغرفة الجهوية لمجلس المحاسبة بعنابة
- المدير الجهوى للميزانية بعنابة
- أمين خزينة ولاية سوق أهراس
- المراقب الميزانياتى لولاية سوق أهراس
- مدير الضرائب لولاية سوق أهراس

المجلس الشعبي الوطني

مجلس المحاسبة COUR DES COMPTES

وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

ديباجة اليوم الدراسي

تعتبر المالية العامة أحد أهم ركائز اقتصاد الدول بغـض النظـر على نظامها السياسي وتوجهها الاقتصادي، حيث لقيت هذه الأخيرة اهتمامات كبيرة من قبل فقهاء وخبراء علم المالية والاقتصاد علـى حد السواء. هذه الاهتمامات التي تعتبر أحد أهم الرهانات التي تدفع بالتشريعات إلى مراجعة وتحيين النصوص الناظمة لها ؛من خـلال جميع المستويات بداية من النصوص التشريعية إلى غاية التعليمات واللو ائح التنظيمية

إن مختلف الاختلالات والتوازنات المالية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، وعلى غرار جميع دول العالم والتي ظلت حبيسة القانون رقم 84-17 المؤرخ في 04 فبراير 1984 المتعلق بقوانين المالية، والذي دام سريانه ما يقارب 40 سنة. وكذا قانون المحاسبة العمومية 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الذي دام سيرانه ما يقارب 34 سنة هذه الاختلالات الزمت الدولة اللجوء الى التعديلات السنوية لقوانين المالية بغرض السعي الى ضبط وتنويع الإيرادات من جهة وترشيد النفقات من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أصبح غير مواكب لرهانات المالية العمومية المستجدة إذا ما نظرنا الى تقييدها بقو انين الثمانينات والتسعينات,

لم يكن لقوانين المالية الصادرة سنويا مجالا كبيرا لإصلاحات مالية الدولة كونها مقيدة بأحكام القانـون العضـوي 84-17و قانون المحاسبة العمومية 90-21 سالفي الذكر، واللذان لم يعودا يواكبان التطورات والمستجدات التي فرضتها مختلف المدخلات الاقتصادية؛ لا سيما عصرنة أنماط التسيير العمومي بصفة عامة والتسيير المالي المعاصر بصفة خاصة، والذي بإمكانه تحقيق مقاربتي الأمن المالي والحوكمة المالية المراهن عليهما من قبل جل حكومات الدول. حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مواءمة التوجهات الحديثة للسياسة المالية والتي تجسد السياسة العمومية للدولة في كل القطاعات، وهذا ما تجسد في صدور قانون عضوي جديد متعلق بقوانين المالية سنة 2018 وقانون المحاسبة العمومية الجديد سنة 2023 ناهيك على تنظيمات مستجدة للأنظمة الرقابية والمحاسبية.

إن صدور القوانين والتنظيمات المستجدة ولو أنها كانت متأخرة الى حد ما، إلا أنها جاءت بأحكام جديدة تحكم وتضبط وتساير وتؤطر موازنة الدولة وفق الرهانات والآفاق المستشرفة والتي بإمكانها أن تعكس التطلعات الاقتصادية للدولة، من خلال هجر ميزانية الأعباء التقليدية واعتماد مقاربة ميزانية البرامج التي تعتمد على التسيير وفق الأهداف والنتائج في اطار نظام محاسبي ورقابي يراهن على انجاح السياسة المالية للدولة.

إشكالية اليوم الدراسي

لئن شهدت الجزائر مؤخرا وعلى غرار أغلب دول العالم اضطرابات مالية و اقتصادية بسبب الازمات النفطية وحتى جائحة كورونا، مما اثر سلبا على الميزانية العامة للدولة، فما هي أهم الاصلاحات التي تبنتها من خلال اصدار الكثير من النصوص الناظمة للمالية العامة، وما هي الآفاق المستشرفة لهذه الاصلاحات على ضوء السياسة والتشريع المالي الحديث ؟

محاور اليوم الدراسي

- المحور الأول : الآليات الرقابية والمحاسبية المستجدة في الاصلاح الميزانياتي على ضوء القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية والقانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية
- المحور الثاني: الآليات الرقابية لمجلس المحاسبة باعتباره قضاء مالي متخصص (الحسابات، الانضباط، التقييم)
- المحور الثالث: مستجدات السياسة الجبائية للدولة ودور الإدارة الجبائية في انجاحها
- المحور الرابع: آفاق رقمنة قطاع المالية في إطار موائمة التسيير المالي المعاصر
- المحور الخامس : قراءة في مستجدات مشروع قانون المالية 2024

أهداف اليوم الدراسي

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى :

- ✓ تسليط الضوء على أهم الضوابط التي تحكم المالية العامة
- ✓ التعريف بمراحل اصدار قوانين المالية وأهم السلطات المتدخلة في ذلك
- ✓ التعريف بأهم مستجدات الرقابة الميزانياتية الممارسة من قبل ادارة الميزانية
- ✓ شرح أهم مستجدات نظام المحاسبة العمومية الجديد من حيث الاجراءات والرقابة
- ✓ ابراز دور مجلس المحاسبة في رقابة حسابات الآمرين بالصرف و انضباطهم في التسيير
- ✓ ابراز مستجدات الايرادات الجبائية والاليات المعتمدة في تغطية الموازنة العامة
- ✓ الوقوف على مدى رقمنة الادارات المعنية بالآليات الرقابية والمحاسبية للمالية العامة

المعنيـــــون باليوم الدراسي

تتشرف ادارة اليوم الدراسي وتحت اشراف السيدة مدير الجامعة بدعوة كل من :

- ✓ السيدات والسادة الآمرون بالصرف لمختلف الادارات العمومية لولاية سوق أهراس وفريق التسيير الميزانياتي التابع لهم.
- ✓ السيدات والسادة نواب المدير وفريق التسيير الميزانياتي التابع لهم.
- ✓ السادة عمداء الكليات ومدراء المعاهد التابعين لجامعة سوق أهراس.
- ✓ الأساتذة والطلبة بما فيهم طلبة الدكتوراه الباحثين في مجال المالية والمحاسبة والقانون والتسيير.
- ✓ السيدات والسادة الأمناء العامون التابعين للجامعة، وفريق التسيير الميزانياتي التابع لهم.
- ✓ السيدات والسادة الأعوان المحاسبين التابعين للجامعة ومديرية الخدمات الجامعيـــة وفريق المحاسبة التابع لهم.
- ✓ السيد مدير الخدمات الجامعية ومدراء الاقامات الجامعية وفريق التسيير الميزانياتي التابع لهم.
- ✓ السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية سوق أهراس وفريق التسيير الميزانياتي التابع لهم.
- ✓ السيدات والسادة أعضاء لجان الاقتصاد والمالية للمجالس الشعبية البلدية والولائية لولاية سوق أهراس
- ✓ السيدات والسادة المراقبين الميزانياتيين لولاية وبلديات سوق اهراس وفريق الرقابة التابع لهم.
- ✓ السيد أمين خزينة ولاية سوق أهراس وفريق المحاسبة والتسيير التابع لمصالحه
- ✓ السيدات والسادة أمناء خزائن البلديات والمستشفيات و الأعوان المحاسبين لدى مختلف المؤسسات العمومية
- ✓ السيدات والسادة محافظو الحسابات، الخبراء المحاسبون، المحاسبون .